انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الاقتصاد العراقي

الأستاذ الدكتور أديب قاسم شندي
جامعة واسط / كلية الإدارة والاقتصاد

المقدمة

ثمة مشاهد ثلاثة متباينة تنطوي عليها المواقف الدولية، فبين موقف يتجاهل الاثار السلبية للعولمة التجارية، واندفاع بحماسة زائدة عن الحد للاندماج في الياتها وأطرها، وبين موقف رافض ومتزمت تنحى جانباً ينتظر او غلف موقفه بدرجة من الكتمان تجعل من الميسر بيان ان ثمة خللاً في المنظورين مدرك ويحد له متابعة في موقف فريق ثالث يحلل ويرصد ويستخلص النتائج العملية لمستويات العلاقة مع منظمة التجارة العالمية.

هناك الكثير من التساؤلات والقلق بالنسبة للحالة الاقتصادية الراهنة والمنهج المتبع في ادارة الاقتصاد الوطني، واختلالات في الهيكل الانتاجي للاقتصاد ، ودرجة عالية من الاعتماد على الخارج ، ومشكلة المديونية الخارجية من جهة ، ومن جهة اخرى ان سمات واقع التجارة في العراق في لحظة دراسة ومناقشة مشروع انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية هي :

إن العراق يعيش في مرحلة صعبة على الصعيد الامني والاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الخضوع التام لاكبر عملية اغراق للسوق المحلية، انعدام الرقابة والسيطرة على دخول الموارد المستوردة، غموض أساليب تصديرالنفط العراقي الذي يشكل (٩٨%) من اجمالي الصادرات، وانعدام وجود قاعدة بيانات احصائية دقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة .

فالعراق لا يمكن أن يبقى بمعزل عن المتغيرات الدولية الاقتصادية التي من أهمها منظمة التجارة العالمية لكننا ضد الانضمام اللامدروس والانجراف في تيار التجارة الحرة .

أولاً : النظام الجديد للتجارة العالمية – تداعياته – الياته – اهدافه ومضامينه

لا ريب إن هناك نظام عالمي جديد للتجارة بدأ يتشكل منذ مطلع ١٩٩٥ ، أي منذ إعلان نتائج جولة أورغواي وقيام منظمة التجارة العالمية وبقيامها أصبحت تشكل مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المكلفين بالشؤون النقدية والمالية مؤسسات مقبولة لما ترد مراراً وسمي ذلك بالنظام العالمي الجديد .

لا بد من التطرق إلى مفهوم والية عمل ومضمون مانحن بصدده الان، وقبل استعراض العناصر التي مكنت من قيام ذلك، هو النظام التجاري العالمي الجديد، علماً ان ماتم التوصل اليه من اتفاقات للتجارة الدولية، هي نقطة بداية لنظام تجاري دولي اخذ بالانتشار والتجذر وليس نقطة نهاية .

وعليه سنحاول إبراز تركيبة ومؤسسات وعمل منظمة التجارة العلمية (WTO) واهم الاتفاقيات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والالتزامات العالمية التي سوف ترعاها وتشرف على تنفيذها .

١) **آلية ونطاق عمل منظمة التجارة العالمية ومؤسساتها** : انتهت مفاوضات جولة اورغواي بالتوصل إلى مجموعة من الاتفاقات المتعددة الاطراف التي تحكم التجارة الدولية في مجالات ثلاثة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات والجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، كما توصلت باتفاق خاص لانشاء منظمة التجارة العالمية، لتصبح الجهة المكلفة والمعنية بأمور التجارة الدولية، والتي عليها مراقبة تدفق التجارة الدولية وتطبيق الاتفاقيات التي تم التوصل اليها او التي يمكن الاتفاق عليها مستقبلاً

هذا وستتولى منظمة التجارة العالمية، التي انشئت في اول كانون الثاني ١٩٩٥ في مدينة جنيف ، الامور المتعلقة بالتجارة الدولية ولا سيما الإشراف على تنفيذ مجموعة الاتفاقات متعددة الإطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وتنظيم المفاوضات المستقبلية حول موضوع قواعد السلوك التجاري الدولي بالإضافة إلى مفاوضات جديدة بهدف تحقيق المزيد من تحرير التجارة بوجه عام،هذا فضلاً عن مهمة تسوية المنازعات بين الأعضاء، وتفحص ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء، بهدف توافقها مع نصوص الاتفاقية العامة.

أضف إلى ذلك قيام تعاون بين المنظمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لتأكيد التنسيق في مجال تخطيط السياسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

ولإحكام العمل واكتساب المزيد من السيطرة على التجارة الدولية فقد اشتملت انظمة ولاحكام العمل داخل منظمة التجارة العالمية على كل من المجالس التالية :

أ- المجلس الوزاري : الذي يجتمع مرة كل سنتين على الأقل، وهو يضم ممثلين عن جميع الدول الاعضاء ، وتتناول مهامه تنفيذ الوظائف المناطة بالمنظمة من خلال اتخاذ الاجراءات والقرارات اللازمة لذلك، فضلاً عن التوصل إلى قرارات جديدة بناءاً لاقتراح أحد الاعضاء.

ب- المجلس العام : وهو مكلف بمتابعة العمل اليومي لمنظمة، كما أنه ينوب عن المجلس الوزاري خلال فترات عدم انعقاده . ويتولى مهام تسوية المنازعات ومراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء وهذا المجلس يجتمع عند الحاجة، وهو يتألف من ممثلين عن كل دولة عضو كما وتتفرع منه المجالس المتخصصة التالية التي تحكم التجارة الدولية وهي مجلس التجارة في السلع، وكمجلس التجارة في الخدمات، ومجلس التجارة في الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية .

ج- اللجان الفرعية : التي يوافق على تشكيلها المجلس الوزاري، من بينها لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الموازنة والشؤون الادارية والمالية ولجنة التجارة والبيئة ، واي لجان أخرى تدعو الحاجة لتشكيلها

د- السكرتارية : ويرأسها الامين العام للمنظمة التي يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وواجباته ، ويقوم الامين العام بتعيين موظفي السكرتارية ويحدد مهامهم .

٢- أهداف منظمة التجارة العالمية :

تتمثل أهداف منظمة التجارة العالمية بالاتي :

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أ- رفع مستوى المعيشة والدخل.
ب-ضمان العمالة الكاملة والنمو الكبير والتوازن في حجم الدخل الحقيقي والطلب الفعال .
ج-زيادة الإنتاج وتوسيع التجارة في السلع والخدمات.
د- السعي نحو الاستخدام الامثل للموارد الاولية وفقاً لاهداف التنمية المستدامة.

٢) مبادئ منظمة التجارة العالمية

أ- الالتزام بتخفيض التعريفة الكمركية إذ إنها الوسيلة الوحيدة للحماية والغاء قيد الكمية على الواردات من السلع والخدمات أي الغاء نظام الحصص الكمية .
ب- التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة على المدى الطويل والدخول في مفاوضات تخفض التعريفات الكمركية والالتزام بتثبيتها وعدم رفعها.
ج- مبدأ الدولة الاولى بالرعاية ويلزم هذا المبدأ كل دولة عضو في المنظمة قامت بمنح معاملة تفضيلية لدولة اخرى عضو في المنظمة بأن تعمم هذه المعاملة تلقائياً ومن دون تميز على جميع الدول الاعضاء الا في حالات استثنائية كأن يكون بينهما حرب ما يدعوا أحدهما لأسباب أمنية إلى الامتناع عن تعميم تلك المعاملة ومن دون أن يطلب تبرير ذلك وهذا المبدأ نصت عليه المادة الاولى من الاتفاقية .
د- الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية وهو المبدأ الذي نصت عليه المادة الثالثة من الاتفاقية وينص على انه " لا يحق للدولة العضو في المنظمة ان تميز في اجراءاتها المحلية بين السلع المنتجة محلياً وبين السلع المستوردة سواء من حيث فرض الرسوم والضرائب والقوانين والاجراءات التنظيمية من أجل حماية المنتج المحلي ومن ثم التمييز ضد المنتج المستورد ".
هـ - مبدأ التجارة العادلة وهذا ما نصت عليه المادة السادسة من الاتفاقية التي تقضي بجعل التجارة بين الدول الاعضاء مبينة على اسس عادلة بحيث تصبح معه الكميات المصدرة او المستوردة من السلع والخدمات انعكاساً لكفاية الانتاج وتوعيته ومن ثم توفير القواعد والاجراءات الحمائية للملكية الفكرية .
و- مبدأ الشفافية ويقضي هذا المبدأ بتوفير المعلومات للمستثمرين المصدرين والمستوردين وبقدر يمكنهم من التنبؤ المستقبلي بالسلوك التجاري للدول. أي إن التعريفات الكمركية يتم تثبيتها في جداول التزامات كل دولة ومن ثم تكون معروفة لكل الدول.

ثانيا : واقع الاقتصاد العراقي

هناك الكثير من التساؤلات والقلق بالنسبة للحالة الاقتصادية الراهنة والمنهج المتبع في ادارة الاقتصاد الوطني.

ولعل السؤال الرئيسي لا يتعلق بنقص الموارد المالية، طالما أن العراق يتمتع اليوم بقدرات مالية بفضل الزيادة المطردة في عوائد الصادرات النفطية والناجمة عن ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية خلال الفترة الراهنة.

إذ إن العراق يمتلك اليوم احتياطيا نقديا يفوق ٢٠ مليار دولار مما عزز قيمة الدينار العراقي وقوته الشرائية ، كما يتوفر رصيد كبير في صندوق التنمية العراقي مما يزيد عن ١٠ مليار دولار ، غير ان المهمة الرئيسية المطروحة تتركز في جملة من القضايا أهمها :
-تأمين إدارة سليمة للفائض النقدي المتراكم بما ينسجم مع حاجات المرحلة واهداف التنمية الوطنية الشاملة وهذا يستلزم اعتماد -رؤية ستراتيجية مدروسة وبرامج عملية ومجدية اقتصادياً تستهدف :-

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أولاً:المحافظة على تنويع الموارد الوطنية بما يضمن مصادر دخل موثوقة وترمي :

ثانياً: إلى إعادة النظر بالهيكل الانفاقي لموازنة الدولة وترشيد الانفاق بما يكفل تعزيز الطابع الانتاجي والاستثماري وتحسين الخدمات العامة وتوفير فرص عمل منتجة للمواطنين .

إن التوجه الاستراتيجي المنشود يفرض اعادة تقيم الحالة الاقتصادية السائدة وتشخيص مظاهر الخلل بما يخدم أهداف المرحلة ويمكن ابداء بعض الملاحظات:

أ-الاختلالات المؤسسية في ادارة الاقتصاد الوطني.

ب- الاختلالات في الهيكل الانتاجي للاقتصاد.

ج- درجة عالية من الاعتماد على الخارج.

د- أوجه الانفاق الحكومي.

هـ- المديونية الخارجية.

تعد معضلة ديون العراق الخارجية من أخطر المعاضل التي يواجهها الاقتصاد العراقي بعد الامن في المرحلة الحالية، فضلاً عن كونها اقتصادية وسياسية جديدة على واقع الدولة العراقية الحديثة .

كما هو معروف ان الديون الخارجية هي مبالغ من الاموال تحصل عليها الدولة عن طريق عقود توقع مع (الافراد،او المصارف، او غيرها مع المؤسسات المالية) مع التعهد برد اصل المبلغ ودفع الفوائد عن مدته وفقاً لشروطه .

- في حالة الديون العراقية وكنتيجة لما حصل في العراق بعد الاحتلال ، فقد تم ابعاد احد طرفي العقد القانوني (الدولة العراقية) . عندئذ فقد أطلق العنان للآخرين لعرض أرقام متباينة عن الديون المستحقة بذمة العراق، مما يستلزم عرض مختصر للإحصاءات المتاحة عنها ومحاولة التوصل الى تحديد حجمها وكما يأتي :

١- تقديرات الاقتصاديين العراقيين

أجمعت العديد من المصادر الاقتصادية على ان ديون العراق الخارجية، ابتدأت بالتصاعد منذ بداية عقد الثمانينيات، حيث بلغت ١٩٨٣ نحو (٧.٢١٩) مليار دولار ، وسرعان ما ارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٦ ليصل الى (١٢.٨٣٩) مليار دولار امريكي ، ثم انتهى عقد الثمانينات عند قيمة (٢٢.٧١٤) مليار دولار امريكي، ووفقاً لدراسة أعدت في جامعة بغداد عام ١٩٩٦ فان اقصى ما سجلته الديون الرسمية المنظورة هي (٢٢.٧) مليار دولار أمريكي، أما كلفة خدماتها في ذلك العام فقد بلغت (١٠١) مليار دولار ومنذ ذلك التاريخ وبعد فوائد مركبة (٦.٥%) ، اضافة لفوائد تأخيرية جعلتها تصل الى مايتراوح (٥٣-٦٥) مليار دولار امريكي حسب احصاءات البنك المركزي العراقي.

٢- تقديرات أمريكية

أصدر مركز الدراسات الستراتيجية والدولية في العاصمة الامريكية واشنطن في شهر تموز ٢٠٠٣ تقريره الموسوم (ستراتيجية عمل العراق ما بعد الحرب) ، حيث اشار الى ان حجمها غير معروف وقد توقع ان تكون مابين (٦٠-١٢٠٩) مليار دولار امريكي .

٣) تقديرات شركة اكزوتكس البريطانية

قدرت شركة اكزوتكس البريطانية المتخصصة بتجارة ديون الاسواق الناشئة ، بأن ديون العراق تتراوح مابين (١٠٣.٤) و(١٢٩.٤) مليار دولار امريكي وتشمل اصل الديون والفوائد المتأخرة عليها .

٤) تقديرات نادي باريس

أعلن نادي باريس للدول الدائنة في بيان صدر عنه في (٢٠٠٨/٤/٢٤) بان العراق مدين للدول الاعضاء

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

في النادي بمبلغ (١٨.٢١) مليار دولار عدا خدمات الديون المترتبة عليها.

٥) تقديرات صندوق النقد الولي

قدر صندوق النقد الولي مجموع ديون العراق الخارجية بمبلغ (١٢٥) مليار دولاراً(وفقاً للدراسة الموسومة ستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والتي اعدها وزير التخطيط والتعاون الانمائي السابق الدكتور مهدي الحافظ ونشرت الجزء الاول منها في صحيفة الصباح في ١٣/ تشرين الثاني -٢٠٠٤ وهذا المبلغ موزع على ثلاث جهات دائنة ، فهناك مايقرب (٣٣) مليار دولار تعود الى دول الاعضاء في السعودية والكويت وما تبقى يمثل الديون الخاصة لشركات ومؤسسات اجنبية غير حكومية .

التعويضات

حددت التعويضات الواجب اقتطاعها من العراق بموجب قرار مجلس الامن الدولي (٦٧٨) بـ(٣٠%) من عائدات النفط وقدتم تخفيضها فيما بعد الى(٢٥%) ومن ثم (٥%) .وقد اعلن صندوق التعويضات في الامم المتحدة بان هناك (٢.٥) مليون طلب للتعويض قيمتها بنحو(٣٢٠) مليار دولار ولكن ما اقر منها (٣٥) مليار دولار ومآتم اقتطاعه هو بحدود (١٧) مليار دولار أمريكي .

الجدول(١) :ديون العراق حسب طبيعتها بمليارات الدولارات

ديون مصرفية	ديون عسكرية	ديون خليجية مصرفية	ديون خليجية كمبيعات نفط لصالح العراق	متأخرات سداد	مجموع الديون
١٤	٢٩	٢٧	١٤	٤٠	١٢٤

الجدول (٢): ديوان العراق كنسب مئوية من أصل مجمع الكلي للديون العراقية

الجهة الدائنة	دول نادي باريس	دول الخليج العربي	جهات دائنة خاصة	إجمالي النسب
النسبة المئوية	%٣٦،١	%٥٣،٢	%١٠	%٩٩.٣

المصدر :د.سرور عبد الستار ، رؤية إستراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد(٢) حزيران ٢٠٠٥ ص ١٥٦-١٧٥

أضف لذلك إن واقع التجارة في العراق في لحظة دراسة ومناقشة مشروع انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية هي :

١- ضرورة إن تؤخذ بنظر الاعتبار إن العراق يعيش في مرحلة صعبة على الصعيد الأمني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

٢- الخضوع التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية مما أدى إلى تحويل العراق إلى هضبة منخفضة لبزل أردأ ما ينتجه العالم من سلع استهلاكية واطئة الجودة .

٣- انعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة .

٤- انعدام وجود قاعدة بيانات احصائية دقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة .

٥- ولعل ابرز ما يعتبر مهماً في هذا الموضوع هذه المرحلة والذي يحاول القائمون على ادراجه ضمن جدول المهام السياسية هي طريقة التهيئة والاستعداد لدراسة ومناقشة وعقد ونشر الاتفاقيات التجارية والاجراءات ذات الطابع المالي والنقدي الاقتصادي

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المتسمة بالسرعة تفوق فرصة دراسة النتائج المتوقعة ، خاصة وان الفاعلين في المواقع العليا يتعهدون اتباع سياسة اغراق المراحل حتى بالنسبة للمتطلبات الفنية في اتخاذ القرارات المهنية قبل انضاج جوانبها في الواقع المادي والاجتماعي الملموس للبلد، كما حدث بالنسبة لعديد من الاجراءات المالية والتجارية و(في استبيان إحصائي أعد من قبل فريق العمل، د. هيثم البدري، عبد الجبار خضير ، شهاب أحمد نشرته جريدة الصباح في ٢٩ ايلول ٢٠٠٥) للاطلاع على الثقافة الاقتصادية للتاجر العراقي في ضوء المستجدات الراهنة في الواقع الاقتصادي والتجاري الذي شهد تحولات كبيرة بعد الاحتلال الأمريكي وانفتاح السوق العراقي على التجارة ، وربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية (W T O) وازاء هذه المتغيرات الجذرية وانعكاساتها على التاجر ورجل الاعمال العراقي، ولمعرفة مستوى الثقافة الاقتصادية له من خلال استبيان احصائي (١٠) اسواق تجارية في بغداد، ضم عينة عشوائية من التجار في هذه الاسواق بلغت (٥٠٠) تاجر، وقد جاءت البيانات مخيبة للآمال، حيث إن ٩٠% من التجار العراقيين لا يعرفون بنود المنظمة وفروضها الاقتصادية في حين تتراوح بين(٠-٤)% من مجموع العينة لديهم معلومات عن المنظمة وهذا يكشف عن ثقافة اقتصادية فقيرة للتاجر العراقي لا تتلاءم مع معطيات الواقع وانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً : الاثار المترتبة على انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية

١- إن منظمة التجارة العالمية تسمح باستخدام بعض الادوات التي تحد من حرية التجارة مثل الحماية في حالة الطوارىء ورسوم مكافحة الاغراق والرسوم التعويضية التي تمثل ادوات استثناء مهمة تمكن البلدان المتقدمة من استخدامها في حالات الضرر الذي تتعرض له هذه البلدان بأعتبارها الطرف الاقوى بوجه المنتجات المصدرة من قبل البلدان النامية، في حين ان البلدان النامية ومنها العراق لا يتاح له القدر الاكبر لممارسة وتطبيق هذه الاستثناءات لانخفاض مرونة الطلب على الاستيرادات وحاجتها الماسة الى مختلف انواع السلع وهي بصدد القيام بالمشاريع الانمائية او لسد حاجة السكان من السلع والخدمات .

٢- ارتفاع تكلفة برامج التنمية نتيجة ما سوف يترتب على تطبيق الانفاق الخاص بحقوق الملكية الفكرية من ارتفاع تكلفة استيراد التكنلوجيا وتكاليف استخدام العلاقات التجارية وحقوق الطبع والنشر والبرامجيات وما الى ذلك، فضلاً عن ارتفاع تكاليف الانتاج نظراً إلى ارتفاع أسعار المدخلات من المنتجات الزراعية المستوردة ، وكذلك الارتفاع المحتمل في الاجور نتيجة ارتفاع اسعار الغذاء ومما يؤدي ذلك بالنتيجة الى الاضرار بالمستهلك .

٣- يعاني العراق من بطالة وعدم وجود فرص عمل متاحة للعديد من السكان النشيطين اقتصادياً وخصوصاً ممن تركوا أراضيهم الزراعية وبالتالي اللجوء الى قطاع الخدمات الذي لا يزال ضعيفاً ومحدوداً نسبياً لا سيما تلك المتعلقة بالبنوك والتأمين وانتقال الاموال والسلع ومجال الاتصال والنقل ومجالات الخدمات الهامشية الأخرى، وعلى أساس ذلك شكل تحرير تجارة الخدمات المتطورة تكنولوجيا خطورة لا تقل عن خطورة تحرير السلع الزراعية، حيث إن عدم القدرة على المنافسة وما يسبب ذلك من انعكاسات على المستهلك جراء ارتفاع هذه الخدمات ، فضلاً عن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فقدان العديد لفرص عملهم وما في ذلك من انخفاض مستويات الدخول والمستوى المعيشي لهم.

٤- الأثر السلبي في النشاط الاقتصادي بوجه عام وفي الانتاج والتوظيف والتوظف في بعض المجالات التي سوف تفتح فيها اسواق الدول النامية ومنها العراق كالخدمات وبعض المنتجات الصناعية والعديد من السلع والمواد الغذائية من جراء المنافسة غير المتكافئة في الجودة والنوعية وحجم التكاليف التي ستتعرض لها من جانب المصادر الاجنبية ومافي ذلك من تدمير الزراعة والصناعة الوطنية وللنشاط الخدمي فيها مما يعني قلة الفرص المتاحة لاستخدام عناصر الانتاج ورغم ان ذلك سيتيح خيارات اكبر امام المستهلكين الا انه في المدى الطويل سيدفع ذلك باتجاه البطالة وانخفاض دخول عناصر الانتاج ومن ثم انخفاض الاستهلاك بشكل عام نتيجة لانخفاض دخول الافراد وخصوصاً المزارعين في ظل تحجيم دور الدولة والدعم وماتدعو اليه وصفات صندوق النقد الدولي.

٥- رفع حماية ودعم قطاع الصناعة الخاص والعام يجسد اثر المنافسة غير المتكافئة في جودة الانتاج الوطني.

٦- تضييق وتحجيم الإنتاج المحلي للصناعة والزراعة والذي يكون سبباً مباشراً لتفشي البطالة.

٧- إن مسألة الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تعتمد وبشكل رئيسي على مدى تطور الصناعة في البلد ومدى قدرتها في توفير منتجات تمتلك ميزات تنافسية مع مثيلاتها في السوق الخارجية أي ينبغي ان تكون المنتجات العراقية تمتلك قدرة تنافسية وقدرة على تطبيق معايير الجودة العالمية (ISO) ، وعند النظر إلى العراق نجد انه يعتمد وبدرجة كبيرة على النفط ، اذ يشكل ٩٨% من مجموع صادراته وليس هناك منتجات صناعية عراقية وان وجدت فهي بعيدة عن تطبيق معايير الجودة العالمية

الاستنتاجات :

١- يعكف فريق متخصص من وزارة التجارة، على دراسة مستلزمات ومتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، للإسراع في اعلان العراق-الدولة- العضو رقم ١٥٠ بعد ان تم منحه صفة مراقب في شباط /٢٠٠٥، ليس للاهمية الملحة التي يحتلها هذا الموضوع في تحسين كفاءة اداء الاقتصاد العراقي، بل تكريس الموضوع كصفقة غير مكلفة على الصعيد الخارجي والدولي

٢- يعاني الاقتصاد العراقي من جملة اختلالات مؤسسية في ادارة الاقتصاد الوطني واختلالات في الهيكل الإنتاجي حيث يشكل قطاع النفط بنسبة لا تقل عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي ضمن درجة عالية من الاعتماد على الخارج في أوجه الإنفاق الحكومي والمديونية الخارجية .

٣- إن سمات واقع التجارة في العراق في لحظة دراسة ومناقشة مشروع انضمامه الى منظمة التجارة العالمية هي إن العراق يعيش في مرحلة صعبة على الصعيد الامني والاقتصادي والاجتماعي والسياسي والخضوع التام لأكبر عملية إغراق للسوق المحلية كانعدام الرقابة والسيطرة على دخول المواد المستوردة وغموض أساليب تصدير النفط العراقي الذي يشكل اكثر من ٩٨%من اجمالي الصادرات وانعدام وجود قاعدة بيانات احصائية دقيقة عن المحددات الاقتصادية الفنية المهمة .

٤- لا توجد سياسة واضحة للدولة لدعم القطاع الخاص وتطوير مساهمته في التنمية الوطنية على الرغم من الدعوة لبناء اقتصاد سوق حر يقوده القطاع الخاص

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ولا تتوفر معطيات مهمة في الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨ لتحقيق هذا الهدف.

٥- إن هناك أكثر من ٩٠%من التجار العراقيين لا يعرفون بنود منظمة التجارة العالمية وفروضها الاقتصادية

التوصيات

١- لا يعني بالضرورة إننا بالضد مع أطروحة انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية ، فالعراق لا يمكن أن يبقى بمعزل عن المتغيرات الدولية الاقتصادية التي من اهمها منظمة التجارة العالمية لكننا ضد الانضمام اللامدروس والانجرافي في تيار التجارة الحرة .

٢- لابد من إعطاء العراق مدة كافية لا تقل في نظرنا عشرة سنوات من قبل منظمة التجارة الدولية باستثناءه من اتفاقياتها وخضوعه لوصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للانشاء والتعمير ليتمكن من اعادة هيكلة قطاعاته الاقتصادية وتصحيحها باتجاه فسح المجال امام زيادة الناتج المحلي نوعاً وكماً .

٣- ضرورة العمل في تصحيح الاختلالات المؤسسية في ادارة الاقتصاد الوطني ، والتنوع في مصادر التمويل ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية من قبل الحكومة العراقية في السعي نحو استمرار التفاوض الحثيث مع الدول الدائنة بهدف تحقيق احد الخيارات التالية :

أ- اسقاط الديون العراقية او تخفيضها بشكل كبير.

ب- إسقاط الفوائد المترتبة على الديون العراقية.

ج- السعي الى التحكيم الدولي، إذا تعذر الوصول الى حال مرضي في اطار الامم المتحدة.

٤- أن يرافق انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية حد معين من التهيئة الشعبية والجماهيرية ومساهمة المجتمع المدني، وحدود معينة من المشاركة الإعلامية، يرافقها نشر التقارير والدراسات لعدد من المختصين والباحثين.

٥-ضرورة القيام بحملات اعلامية وندوات ومؤتمرات سواء على الصعيد الاكاديمي والاعلامي خصوصاً من قبل غرفة تجارة بغداد والغرف التجارية واتحاد رجال الاعمال واتحاد الصناعيين والمراكز البحثية المتخصصة لاعداد ثقافة اقتصادية لمجتمع رجال الاعمال والتجار العراقيين لتعريفهم بمتطلبات منظمة التجارة العالمية دون ان يلتزموا بما تفرضه عليهم المنظمة مثل قوانين تنظيم الحركة التجارية ليس على مستوى العراق فقط وانما على مستوى العالم أجمع.

المصادر

١- د.إسماعيل عبيد حمادي، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، التشخيص وسبل المعالجة، مركز العراق للدراسات العدد ٣ .

٢- د.ثائر محمود رشيد، سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الامن الغذائي في العراق ، المنتدى .

٣- خضير عباس النداوي، معضلة ديون العراق الخارجية ، مقترحات اولية Kitabat @ Kitabat.com

٤- د.سرمد عبد الستار أمين، رؤية إستراتيجية في واقع الاقتصاد العراقي،مجلة دراسات عراقية، العدد ٢ حزيران ٢٠٠٥

٥- د.عبد الكريم ايوهات،العراق والنظام التجاري المتعدد الأطراف،٢٠٠٧/ايلول/١٥ Althakafia @ yahoo.com

٦- مكي محمد روام، ماذا يعني انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية WTO منتدى العراق للاوراق المالية، المنتديات المتخصصة ، الإدارة والاقتصاد /Iraqism

٧- د.ماجد الصوري، موازنة ٢٠٠٨ بين النظرية والتطبيق، جريدة الصباح،٢٤، كانون الثاني ٢٠٠٨،العدد ١٣٠٣

٨- د. مهدي الحافظ، موازنة ٢٠٠٨ ومحنة الاقتصاد العراقي، جريدة الصباح، ٢٧ ،كانون الأول، ٢٠٠٧ ، العدد ١٢٨٥ .

٩- د.هيثم ألبدري وآخرون، استبيان إحصائي، جريدة الصباح أيلول،٢٠٠٥، العدد ٦٦٦.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

١٠- د. هيثم كريم، انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وتداعياته على الصناعة العراقية، جريدة الصباح، أيلول، ٢٠٠٥ ،العدد ٦٦٦

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com